أثر فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي - دراسة ميدانية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية

د. سلطان على أحمد السريحي[1،*]
أ. حميد سعد محسن السلفي[2]

© 2019 University of Science and Technology, Sana'a, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2019 جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] أستاذ المحاسبة المساعد – كلية العلوم الإدارية – جامعة العلوم والتكنولوجيا – اليمن
[2] مدير مالي – مؤسسة طيبة – اليمن
*عنوان المراسلة: sultan.farag@yahoo.com

https://doi.org/10.20428/JSS.25.4.5

أثر فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي – دراسة ميدانية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية

المُلخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر كفاءة وفاعلية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات من 216 فرداً من أفراد العينة في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، وشملت العينة أعضاء مجلس الإدارة ولجان التدقيق وإدارة التدقيق الداخلي والإدارة المالية، ولتحليل البيانات تم استخدام برنامج SPSS الذي من خلاله تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي عال لفاعلية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، كذلك وجود أثر إيجابي عال لكفاءة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، وأظهرت النتائج أيضاً أن لفاعلية التدقيق الداخلي أثراً مرتفعاً في تحسين الأداء المالي،يليها كفاءة التدقيق الداخلي، وعلى ضوء هذه النتائج الإيجابية أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بفاعلية التدقيق الداخلي، ببُعديها : بعد الغرض والسلطة والمسؤولية، وبُعد الاستقلالية والموضوعية؛ كونها الركيزة الأساسية وإحدى المقومات المهمة للرقابة على الإدارة، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بكفاءة التدقيق الداخلي، ببعديها : بعد العناية المهنية والمهارة وبعد برنامج تأكيد وتحسين الجودة؛ كونها أساساً مهماً في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للتدقيق الداخلي، كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام والالتزام بتنفيذ توصيات إدارة التدقيق الداخلي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، مع ضرورة توفر الاستقلالية لدى المدققين الداخليين، بحيث يكون ارتباطهم مباشرة بالإدارة العليا ولجنة التدقيق.

الكلمات المفتاحية : البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، تحسين الأداء المالي، فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي.

https://doi.org/10.20428/JSS.25.4.5

Impact of Effectiveness and Efficiency of Internal Audit on Improving Financial Performance: A Field Study in Banks Operating in Yemen

Abstract:

This study aimed to examine the impact of the efficiency and effectiveness of internal audit in improving financial performance on banks operating in Yemen. To achieve this objective, a questionnaire was used to collect data from the population, where 216 questionnaires were distributed to a sample of board members, audit committees, internal audit and financial management of banks. After colecting the data, the statistical multiple regression analysis was used to test the hypotheses of the study. The study findings revealed a high positive impact of the effectiveness and efficiency of internal audit on improving financial performance in banks. The findings also showed that the impact of effectiveness of internal audit was higher than that of its efficiency. Based on these results, it was recommended to pay attention to the effectiveness of internal audit, including its dimensions: (purpose, authority and responsibility) and (independence and objectivity). Attention should also be paid to the efficiency of internal auditing, including its dimensions: (professional diligince and skills) and (quality improvement program). It was also recommended to implement the recommendations of the bank internal auditors who should be independent and directly affiliated to the senior management and the audit committee.

Keywords: banks operating in Yemen, improving financial performance, effectiveness and efficiency of internal audit.

https://doi.org/10.20428/JSS.25.4.5

ا. المقدمة:

يعد ضعف الأداء المالي قضية محورية تؤرق الكثير من منظمات الأعمال، حيث يؤدي إلى إهدار مصادر الأموال في البنوك وتراجع أرباحها وعدم توفر السيولة اللازمة لسداد التزاماتها، وفي حال استمرار ضعف الأداء المالي يؤدي إلى فقدان البنوك لحصتها التمويلية ومن ثم حصتها السوقية فتفقد بذلك مكانتها في السوق، وفي الأخير تعلن هذه المنظمات عن إفلاسها (Mathuva, Muthuma, & Kiweu, 2016؛ جبران، 2010)، ولقد أشار تقرير البنك الدولي (2013) وتقرير البنك الإسلامي للتنمية (2018) إلى أهمية تحسين الأداء المالي في البنوك لما له من أهمية كبيرة باعتباره أحد المقومات الرئيسية لتحقيق الجودة في تقديم الخدمات المصرفية، وهذه الأهمية نابعة من أهمية البنوك ودورها في التنمية الاقتصادية (Asiligwa & Rennox, 2017).

وتزايدت أهمية تحسين الأداء المالي في البنوك في السنوات الأخيرة وذلك لزيادة حجم الأموال التي يتم التعامل بها في هذا القطاع وسرعة دوران الأموال المودعة ولأنه يعكس النتيجة المنتظرة من كل نشاط، كما أنه يمثل دافعًا أساسيًا لاستمرارية البنوك وتطوير أدائها حتى يتسنى لها البقاء في عالم تسوده المنافسة والعولمة المالية (Asiligwa & Rennox,2017؛ دادن وحفصي، 2014؛ كراجة، ربابعة، والسكران، 2006)، فتحسين الأداء المالي يتم من خلال عدة أمور لعل من أهمها قيام المنظمة بالتدقيق الداخلي لعملياتها المالية، وهذا الأمر يعمل على تصويب ممارساتها المالية بصورة تمنع الانهيارات المفاجئة التي تظهر نتيجة تراكم الأخطاء وعدم اكتشافها مبكراً، وفاعلية التدقيق الداخلي تتم من خلال السعي إلى إضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها، بينما تتم كفاءة التدقيق الداخلي من خلال تقييم إجراءات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ويقصد بفاعلية التدقيق الداخلي: تحقيق الهدف من التدقيق الداخلي والذي من خلاله يتم تحقيق أهداف المنظمة ككل، وأما كفاءة التدقيق الداخلي فهي الاستغلال الأمثل للموارد المخصصة للتدقيق الداخلي الذي من خلاله يتم الاستغلال الأمثل لموارد المنظمة ككل (Kiabel, 2012).

وتعد فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي من أهم الركائز الموجودة في البنوك، لما لها من أثر في تقييم وتفعيل نظام الرقابة الداخلية، وقياس وتحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتدعيم ما يسمى بالحوكمة، وكذلك تقييم إدارة المخاطر مما يعزز الفرص في الاستغلال الأمثل للموارد والوصول إلى الجودة الشاملة (Kibwana & Nyarombe,2017). وبناء عليه فالدراسة الحالية تهدف إلى تحديد أثر فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

1.1 الأداء المالي:

يعد الأداء المالي مفهوماً واسعاً يعبر عن أسلوب الوحدة الاقتصادية في استثمار مواردها المتاحة، وفقاً لمعايير واعتبارات متعلقة بالأهداف في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها الوحدة الاقتصادية في سعيها لتحقيق كفاءتها وفاعليتها لتأمين بقائها، وقد عرف عصام (2012، 61) الأداء المالي بأنه "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها أفضل استغلال، من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المحددة في الخطة".

وفي دراسة الجوازنة (2014) عُرف بأنه معرفة الوضع المالي للمؤسسة من خلال مؤشرات السيولة والربحية والنشاط. ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول: إن الأداء المالي يوضح الوضع المالي القائم في الشركة في فترة محددة ومدى قدرة الشركة على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

أولاً: معايير الأداء المالي:

يمكن إيجاز معايير الأداء المالي في الآتي:

1. **المعيار التاريخي: يتم استخدام هذا المعيار عندما يتم مقارنة أداء السنة الحالية بالسنوات السابقة، من خلال نسب التحليل المالي المتمثلة في نسب السيولة والربحية والنشاط (محمد وابراهيم، 2016).**
2. **المعيار المطلق / النمطي: وهو "عبارة عن قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت، وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة" (العامري والركابي، 2007، 123 - 124).**
3. **المعيار القطاعي: ويأتي هذا المعيار "عندما تكون المنشآت أو الشركات تتشابه في العديد من الصفات والخصائص، فإنه يتم تقييم الأداء المالي على مستوى القطاع ،حيث تمثل هذه المعايير متوسط أداء القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة" (الشديفات، 2001، 97).**
4. **المعيار المخطط / المستهدف: "يتم مقارنة النسب المتحققة مع النسب التي تم وضعها من قبل إدارة البنك (النسب المستهدفة)" (كراجة وآخرون، 2006، 146).**

ثانياً: مؤشرات الأداء المالي:

أهم مؤشرات الأداء المالي:

النسب المالية:

يعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك والأموال المتاحة للتوظيف. وهناك عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك كافة، وبذلك تتعدد الخيارات في اختيار النسب المالية؛ وذلك تبعا لطبيعة التقييم وظروفه والأهداف المراد الوصول إليها (بو لحية وبوجميعة، 2016).

ويمكن ترتيب النسب المالية بوصفها مؤشرات الأداء المالي في البنوك، على النحو الآتي:

1. **نسب السيولة:**

تقيس نسب السيولة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في موعد استحقاقها؛ وذلك باستخدام أصولها النقدية وشبه النقدية (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر؛ أي السهولة والسرعة في التحويل إلى نقد جاهز دون خسائر (بو لحية وبوجميعة، 2016)، وأهم نسب السيولة ما يأتي:

أ. نسبة التداول (السيولة العامة):

وتتمثل في (الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة)، حيث تقيس مدى امكانية البنوك على الوفاء بالتزاماتها مستحقة الأداء خلال السنة المالية، وذلك بتحويل الموجودات المتداولة إلى سيولة نقدية لمقابلة الالتزامات (Sinha, 2012).

ب. نسبة السيولة السريعة:

وتتمثل في الأصول المتداولة بعد استبعاد المخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدماً / الالتزامات المتداولة، وهي تعبر عن مدى قدرة البنك على تسديد ما عليه من التزامات دون أن يلجأ إلى تصفية المخزون السلعي.

2. **نسب النشاط:**

تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال وتشغيل الموارد المتاحة لديها، ومن أهم النسب معدل توظيف الموارد المتاحة (إجمالي الاستثمارات / (إجمالي الودائع + حقوق الملكية)، و(نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات)، و(نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات = إجمالي الإيرادات / إجمالي الاستثمارات)، و(معدل تكلفة الدخل = إجمالي التكاليف التشغيلية / إجمالي الايرادات) (الزبيدي، 2008).

3. نسب الربحية :

تعـرف نسـب الربحية بأنها النسب التي تقيس الكفاءة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الأرباح، فهـي تعكـس الأداء الكلي للبنوك، وتُبين هذه النسب مـدى قدرة البنوك على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها (Zygmunt, 2013)، ومن أهم مؤشرات الربحية ما يأتي:

أ. العائد على الأصول (الموجودات):

وتتمثـل في (صـافي الربح بعـد الفوائد والضرائـب والزكاة / إجمـالي الأصول)، حيث تعبر هـذه النسبة عن قدرة البنك على استخدام أصوله في توليد الربح، وحيث يُعد العائد على الأصول مقياساً للأداء في البنوك.

ب. العائد على حق الملكية :

وتتمثـل في (صـافي الربح بعـد الفوائد والضرائـب والزكاة / حقوق الملكيـة)، وتعبر هذه النسبـة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالبنك، وهي من أهم نسب الربحية المستخدمة (الزبيدي، 2008).

ثالثاً : أبعاد تحسين الأداء المالي:

يُعرف تحسين الأداء المالي بأنه "الوصول إلى مستويات أداء أفضل من مستويات الأداء الحالية" (الحراحشة، 2011، 29)، ويتـم قياس تحسين الأداء المالي من خـلال ثلاثة أبعاد هي: جودة الخدمـة المصرفية المقدمة للعمـلاء، والتقييم الدوري للأداء المالي للبنوك، ومستـوى الكفاءة في العمليات المصرفية (Awdat, 2015)، وفيما يلي توضيح ذلك:

1. جودة الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء:

تعـرف جـودة الخدمة المصرفية المقدمـة للعملاء بأنها قياس لمدى مطابقة مستـوى الخدمة المقدمة لتوقعات العميل، وتعد ذات أهمية كبيرة ؛كونها تمكن إدارات البنوك من معرفة موقعها التنافسي في بيئة البنوك حتى تستطيـع الارتقـاء في سلم المنافسة وتحسين جـودة خدماتها المصرفية مما يحقق لهـا الاستقرار والاستمرار (الجياشي، 2010)، وأشـارت دراسـة الـوادي، نـزال، وسمحـان (2014) الى أن البنوك أولـت اهتماماً كبيراً بجـودة الخدمـات المصرفيـة كاستراتيجيـة للمنافسـة؛ لكـي تستطيـع البنوك مـن خلالها التميـز عن باقي المنافسـين، وبالتالي تحقيق الأهـداف، كما ينبغي أن تبنى عملية تحسين وتطويـر جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وفقاً لرغبات واحتياجات العملاء.

2. التقييم الدوري للأداء المالي للبنوك:

يُعد تقييم الأداء المالي عملية إدارية مستمرة وشاملة تقوم على فحص منتظم للأعمال المنجزة خلال فترة معينـة، مـع قياس النتائج الفعليـة ومقارنتها بالمعايير والأهـداف المحددة في الخطة، بهـدف اكتشاف القصور والانحرافات وتشخيص أسبابها سعياً لتفاديها في المستقبل وتحسين أداء البنك، كما أشارت هذه الدراسة إلى أن عمليـة تقييـم الأداء المالي تعد عنصـراً رئيسياً ومهماً، فهي بمثابة تغذية راجعـة لمدى فاعلية التخطيط ومؤشـر على عمليـة تطبيق الخطط المعدة مسبقا، وأنها تستند على وجود أهـداف محددة مسبقاً، وقد تكون في صـورة خطـة أو سياسة أو معايير أو نمط، وعلـى أساسها يتم إجراء التقييم الدوري للأداء المالي (بولحية وبوجميعة، 2016).

3. مستوى الكفاءة في العمليات المصرفية :

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، المتمثل في الاستغلال الأمثـل للمـوارد المتاحـة أو تحقيق أقصى المخرجـات من الموارد المتاحـة للبنوك أو تحقيـق مخرجات معينة بأدنى تكاليف ممكنة.

ومن الممكن معرفة مستوى الكفاءة في العمليات المصرفية، عندما تكون البنوك قادرة على توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من التكاليف؛ أي التحكم الناجح في طاقتها المادية والبشرية (رايس ونوي، 2012).

2.1 التدقيق الداخلي:

عرَف معهد المدققين الداخليين الأمريكي (Institute of Internal Auditors-IIA,2011) التدقيق الداخلي بأنه: نشاط استشاري تأكيدي مستقل يهدف الى إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها من خلال اتباع أسلوب علمي منهجي ومنظم لتقييم إجراءات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

ويتضمن المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي نشاطاً تقييمياً مستقلاً داخل المنشأة، حيث أنها وظيفة استشارية، ومن هذا نجد أن وظيفة التدقيق الداخلي لا تقتصر على الرقابة الإدارية فقط بل شملت الرقابة المحاسبية، والرقابة التشغيلية ورقابة الأنظمة واللوائح المعمول بها في البنك والقوانين السارية (جربوع، 2005).

– أثر فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي:

أولاً: فاعلية التدقيق الداخلي:

يقصد بفاعلية التدقيق الداخلي وفقاً لدراسة النافعابي (2017) القدرة على تحقيق الهدف من التدقيق الداخلي، والذي من خلاله يتم تحقيق أهداف البنك، وأشارت العديد من الدراسات إلى وجود أثر إيجابي لفاعلية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، فدراسة Ahmad، Othman، Othman وJusoff (2009) أوضحت أن هناك أهدافاً للتدقيق الداخلي يتم تحقيقها من خلال فاعلية التدقيق الداخلي، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعمليات البنوك وتقاريرها والقوانين والتشريعات، فتتأكد إدارة التدقيق الداخلي من أن البنك يسعى إلى تحقيق الأهداف متضمنا ذلك حماية الأصول من الفقدان أو الغش أو من الاستخدام غير الملائم، وقد توصلت دراسة Stewart وSubramaniam (2010) إلى أن الإدارة العليا وأفراد لجنة التدقيق يمكنهم تحديد مدى فاعلية التدقيق الداخلي من خلال الإجابة عن ستة أسئلة من أهمها (ما هو دور التدقيق الداخلي؟، وهل هو على درجة عالية من المهارة؟، وكيف يمكن تحفيزه؟، وهل التدقيق الداخلي يضيف قيمة؟، وماهي الأدوات المستخدمة في إضافة القيمة؟، وهل يسهم التدقيق الداخلي في اكتشاف وتحسين المخاطر؟). كما أشارت دراسة Awdat (2015) إلى أهمية وظيفة التدقيق الداخلي وأثرها في تحسين الأداء المالي، حيث أوضحت الدراسة أن تفعيل دور التدقيق الداخلي في المؤسسات يؤدي إلى زيادة عملية المراقبة وتحسين الأداء الكلي للبنوك بشكل عام والأداء المالي بشكل خاص.

– أبعاد فاعلية التدقيق الداخلي:

تتمثل أبعاد فاعلية التدقيق الداخلي في الآتي:

1. الغرض والسلطة والمسؤولية:

أشار المعيار رقم (1000) الصادر عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA, 2011,3) إلى الغرض والسلطة والمسؤولية للتدقيق الداخلي، حيث نص المعيار على أنه:

"يجب تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي تحديداً رسمياً ضمن ميثاق التدقيق الداخلي بما يتماشى مع تعريف التدقيق الداخلي ومبادئ وأخلاقيات المهنة والمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي، ويجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بمراجعة ميثاق التدقيق الداخلي بصفة دورية، وتقديمه إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة للموافقة عليه".

وبالنظر إلى تفسير المعيار فإن ميثاق التدقيق الداخلي يعد مستنداً رسمياً يحدّد أغراض وسلطات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي، والموقع الإداري لإدارة التدقيق الداخلي داخل البنك، وطبيعة علاقة التبعية الوظيفية التي تربط الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ومجلس الإدارة، وتخويل المدقق الداخلي

بالاطلاع على سجلات البنك والاتصال بموظفيها والدخول إلى مختلف منشآتها بما يلزم أداء المهمة، ونطاق نشاط التدقيق الداخلي، والموافقة النهائية على هذا الميثاق من صلاحيات مجلس الإدارة.

وبالنظر إلى سلطة التدقيق الداخلي كما جاء في ميثاق التدقيق الداخلي الذي يفسّر المعيار رقم (1000) "الغرض والسلطة والمسؤولية" الصادر عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) بأنها حق الوصول المطلق إلى كل ما يلزم لأداء مهام التدقيق الداخلي سواء الأقسام، أو السجلات، أو الأفراد، أو الممتلكات، وحق الحصول على المساعدة اللازمة من العاملين في وحدات المؤسسة بالإضافة إلى حق الوصول المطلق والكامل إلى لجنة التدقيق، وتحديد ما يلزم لتحقيق أهداف التدقيق الداخلي (PRC, 2013).

2. الاستقلالية والموضوعية:

وهي كما جاء في نص معيار (1100) لمعهد المدققين الداخليين الأمريكيين (IIA)، فالاستقلالية تعني "بأنه يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً ويجب أيضاً ان يكون المدققون الداخليُّون موضوعيين أثناء أداء أعمالهم" (2011، 3)، ويقصد بذلك غياب الشروط أو الظروف التي تهدد قدرة إدارة التدقيق الداخلي على القيام بمسؤولياتها على نحو غير متحيز؛ لذلك يجب على إدارة التدقيق الداخلي أن تكون مستقلة في أداء أعمالها لكي تتحقق فاعلية التدقيق الداخلي، فالتدقيق الداخلي يجب أن يتبع الإدارة العليا أو مجلس الإدارة؛ لكي يتمكن من تدقيق وفحص مستويات الإدارات الأخرى وتحسينها للتأكد من مدى تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة، وبعد عمليات الفحص والتدقيق التي يقوم بها أفراد إدارة التدقيق الداخلي يتم تقديم النتائج مع التوصيات في تقرير لمجلس الإدارة، وتتجه كثير من الشركات إلى تكوين لجان التدقيق التي تتكون من أفراد مجلس الإدارة غير المتفرغين، وهدف اللجنة هو الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي مما يزيد من استقلالية التدقيق الداخلي عن الإدارة التنفيذية (PRC, 2013).

ثانياً: كفاءة التدقيق الداخلي:

يقصد بكفاءة التدقيق الداخلي وفقاً لدراسة النقدي (2014) بأنها امتلاك أفراد إدارة التدقيق الداخلي التأهيل العلمي والمهني الذي يمكنهم من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتعد كفاءة التدقيق الداخلي أساساً مهماً في الاستغلال الأمثل للموارد التي يتم اعتمادها لوظيفة التدقيق الداخلي، والذي أدى إلى الاستغلال الأمثل لموارد البنك، وتعتبر التقارير والتوصيات والاستشارات والمعلومات التي تصدرها إدارة التدقيق الداخلي بأنها المخرجات وكذلك عمليات الاكتشاف للغش والخطأ والتلاعب، كما تعتبر المدخلات بأنها الوقت والجهد والموارد (عز الدين، 2015).

– أبعاد كفاءة التدقيق الداخلي:

تتمثل أبعاد كفاءة التدقيق الداخلي في ما يلي:

1. العناية المهنية والمهارة:

يقصد بالعناية المهنية اللازمة وفقاً لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) "أن يبذل المدققون الداخليون العناية بالمستوى المتوقع من أي مدقق داخلي يتمتع بمستوى معقول من التبصّر والاقتدار في نفس الظروف أو ما يماثلها" (2011، 6)، وقد أكد معهد المدققين الداخلين الأمريكي (IIA, 2011) على أنه يجب على المدققين الداخليين الانتباه إلى احتمال حدوث احتيال أو إضرار متعمد، أو حدوث الأخطاء والإهمال، أو التقصير، وتضارب المصالح، أو الظروف والأنشطة التي يرجّح حدوث انحرافات أو تجاوزات فيها.

ونجد أن معايير التدقيق الداخلي قد أفردت المعيار (1220) الخاص بالعناية المهنية اللازمة، حيث نص المعيار على أنه "يجب على المدققين الداخليين بذل مستوى العناية المهنية المتوقع أن يكون عليه أي مدقق داخلي يتحلى بمستوى معقول من التبصُّر والاقتدار، وإن بذل العناية المهنية اللازمة لا يعني العصمة من الخطأ" (جمعية المدققين الداخليين، 2012، 6).

وقد تم تفسيرهذا المعيار بأن المعرفة والمهارات والقدرات الأخرى يُقصد بها المهارة المهنية اللازمة؛ لكي تؤدي إدارة التدقيق الداخلي مسؤولياتها المهنية أداء فعالاً، ومن المستحسن أن يثبت موظفو إدارة التدقيق الداخلي مهارتهم بالحصول على الشهادات والمؤهلات المهنية المناسبة مثل شهادة استحقاق لقب (مدقق داخلي معتمد) وغيرها من الشهادات المماثلة التي تقدمها جمعية المدققين الداخليين والمؤسسات المهنية الأخرى المناسبة (PRC, 2013).

2. برنامج تأكيد وتحسين الجودة:

لم تتفق أدبيات الفكر المحاسبي على تعريف موحد وشامل لجودة التدقيق الداخلي، فقد أكدت دراسة Caneghem (2004) على أن جودة التدقيق الداخلي لا تقتصر فقط على حماية أصول المنشأة، والتأكد من صحة ودقة المعلومات المحاسبية، بل تمتد لتشمل مساعدة كافة أنشطة المنشأة لتحقيق قيمة مضافة، بما يعود بالفائدة على أصحاب المصالح المختلفة وفقاً لنظرية أصحاب المصالح، كما أكد معهد المدققين الداخليين (IIA, 2011) على أن جودة التدقيق الداخلي يعتمد عليها في تحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

كما أن لجودة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي؛ وذلك بهدف تعزيز الدور الاستراتيجي لإدارة التدقيق الداخلي في تحسين وتقييم فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية (Caneghem, 2004; Ege, 2015؛ النافعابي، 2017).

3.1 الدراسات السابقة:

أطلع الباحثان على عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وهنا يتم عرضها من الأحدث إلى الأقدم، فقد أشارت دراسة Kibwana وNyarombe (2017) إلى أن كفاءة التدقيق الداخلي أسهمت إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف البنوك وتنفيذ استراتيجيتها وزيادة أرباحها، وبالنظر إلى دراسة حسين، سالم، ومحمد (2016) والتي تناولت تقييم الأداء المالي للوحدات الحكومية في السودان، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الوقوف على أوجه القصور ومعالجتها يتم من خلال تقييم الأداء المالي، حيث ذكرت دراسة Thumbi (2016) أن بعد الاستقلالية أحد أبعاد الفاعلية وأيضاً الغرض والسلطة والمسؤولية وأن توفره يُعد ضرورياً لتحقيق فاعلية التدقيق الداخلي .وأما دراسة Ege (2015)، ودراسة Zain، Zaman وMohamed (2015) فقد أشارتا إلى فاعلية التدقيق الداخلي وأثرها في تحسين عمليات البنوك وأدائها المالي وقد توصلتا إلى وجود أثر إيجابي لفاعلية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.

وأشارت دراسة Awdat (2015) إلى أهمية وظيفة التدقيق الداخلي وأثرها في تحسين الأداء المالي، وأضافت الدراسة أن تفعيل دور التدقيق الداخلي في المؤسسات يؤدي إلى زيادة عملية المراقبة وتحسين الأداء الكلي للبنوك بشكل عام والأداء المالي بشكل خاص، وذكرت دراسة Pazarskis، Anagnostopoulou وPapachristou (2015) أن (الغرض والسلطة والمسؤولية) و(الاستقلالية والموضوعية) بعدان أساسيان من أبعاد فاعلية التدقيق الداخلي، وهذا ما يتوافق مع نظرية أصحاب المصالح المفسرة لنموذج الدراسة الحالية، كما أوضحت دراسة النقدي (2014) بأن من يقوم بتقييم كفاءة التدقيق الداخلي هي لجنة التدقيق، حيث تقوم بالتأكد من أن عمل إدارة التدقيق الداخلي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي ومن ثم فحص المستوى المهني للمدققين الداخليين ومدى كفاءتهم في تنفيذ مسؤولياتهم والإشراف عليهم، وضمان وصول نتائج عملهم إلى الإدارة العليا، وأضافت الدراسة إلى أن ما يعزز كفاءة التدقيق الداخلي هو أن تكون مكافآت وموارد التدقيق الداخلي ضمن سلطة لجنة التدقيق الداخلي.

وتناولت دراسة درواسي والهادي (2012) فاعلية التدقيق الداخلي ودوره في التعظيم من قيمة وظيفة التدقيق الداخلي في الكثير من القطاعات الحيوية والبنوك على وجه الخصوص، وقد توصلت دراسة Kiabel (2012) إلى أن هناك أثراً ضعيفاً للتدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في الشركات محل الدراسة، وكان من أسباب الضعف هو عدم وجود الكفاءة لدى المدققين الداخليين مما أدى إلى الضعف في

تنفيذ مهام التدقيق الداخلي، ومن خلال ما سبق فقد أوصت هذه الدراسة بضرورة توظيف عدد كافٍ من المدققين الداخليين على أن تتوفر فيهم الكفاءة ويكون لديهم تأهيل مهني وخبرة كافية.

وقد أشارت دراسة الرحاحلة (2010) إلى حجم المسؤولية التي يجب أن تتحملها إدارة التدقيق الداخلي؛ كون الأنظار تتجه إليها وخصوصاً من أصحاب المصالح الذين يرون أن إدارة التدقيق الداخلي تعد عاملاً مهماً في الحماية المادية للأصول وتقييم فاعلية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وأكدت دراسة Drogalas، Karagiorgos وArabatzis(2015) على ضرورة توفر الاستقلالية والموضوعية، وذلك من أجل تحقيق فاعلية التدقيق الداخلي. وبالنظر إلى الدراسات السابقة فقد أشارت إلى أبعاد فاعلية التدقيق الداخلي، وأن الاستقلالية ينبغي توفيرها ضمن فاعلية التدقيق الداخلي.

4.1 مشكلة الدراسة:

بحسب تقرير البنك الدولي (2013) فإن هناك ضعفاً في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من قبل البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، الأمر الذي أدى إلى حدوث ضعف في الأداء المالي مما جعل كمية كبيرة من الأموال يتم تداولها خارج نطاق البنوك، وهذا ما يجعل البنوك تخسر مكانتها كوسيط للعمليات المالية وعامل جذب للودائع وتمويل الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وأشارت دراسة Market Technobitarabia(2014) إلى أن الموارد المتاحة التي تحصل عليها البنوك العاملة في اليمن من العملاء على شكل ودائع مختلفة تمثل ما نسبته 86.39 % من إجمالي موارد البنوك، بينما الموارد التي يتم استغلالها تمثل ما نسبته 53.22 %، وهذا يعني أن ما نسبته 33.17 % من الموارد غير مستغلة ما يؤدي إلى انخفاض العوائد التي يجب أن تأتي من هذه الأموال، ومن ثم يؤدي إلى انخفاض الأرباح وبالتالي قد تصل البنوك إلى الإفلاس والخروج من الأسواق المصرفية بشكل كامل (Shum & Kang, 2013; Zouari & Taktak, 2014؛ البنك الدولي، 2013؛ العريقي، 2009).

وبالنظر إلى الدراسات السابقة مثل دراسة Kiabel(2012)، ودراسة Kibwana وNyarombe(2017) والتي تناولت الأداء المالي والتدقيق الداخلي نجد أنها لم تتوصل إلى نتائج إيجابية. بينما توصلت دراسة النافعابي (2017)، Khalid، Haron وMasron(2017)، ودراسة Usang وSalim (2016) إلى وجود أثر لكل من كفاءة وفاعلية التدقيق في الأداء المالي وهذا التباين في النتائج يمثل فجوة في الدراسات السابقة تدفع الباحثان لدراسة هذه المتغيرات، إضافة إلى أنه تم دراسة كل من الكفاءة والفاعلية للتدقيق كمتغيرين مستقلين و إضافة (برنامج تأكيد وتحسين الجودة) كأحد أبعاد كفاءة التدقيق الداخلي لأهميته البالغة والذي من الضرورة أن يتوفر في عمل إدارة التدقيق الداخلي.

كما أن أهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد اليمني يحتم على القائمين عليه ضرورة الاهتمام بتحسين الاداء المالي خصوصاً في ظل الظروف الحالية التي تشكل تحدياً يضاف إلى ما ذكر في تقرير البنك الدولي والدراسات أعلاه، ولعل الاهتمام بالتدقيق الداخلي سيسهم في تحسين أداء البنوك محل الدراسة ،ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

5.1 أسئلة الدراسة:

1. ما أثر فاعلية التدقيق الداخلي: (الغرض والسلطة والمسئولية)، و(الإستقلالية والموضوعية) في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية؟
2. ما أثر كفاءة التدقيق الداخلي: (العناية المهنية والمهارة)، و(برنامج تأكيد وتحسين الجودة) في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية؟

https://doi.org/10.20428/JSS.25.4.5

6.1 أهداف الدراسة:

1. **تحديد أثر فاعلية التدقيق الداخلي: (الغرض والسلطة والمسئولية)، و(الإستقلالية والموضوعية) في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.**
2. **تحديد أثر كفاءة التدقيق الداخلي: (العناية المهنية والمهارة)، و(برنامج تأكيد وتحسين الجودة) في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.**

7.1 أهمية الدراسة:

1. **الخروج بنموذج جديد مختلف عن الدراسات السابقة متمثل في فاعلية التدقيق الداخلي ببعديها (الغرض والسلطة والمسئولية)، و(الإستقلالية والموضوعية)، وكفاءة التدقيق الداخلي ببعديها (العناية المهنية والمهارة)، و(برنامج تأكيد وتحسين الجودة).**
2. **تتمثل الأهمية لهذه الدراسة في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية والجهات المهتمة بهذه الدراسة، وذلك بمساعدتها في تحسين الأداء المالي، ورفع كفاءة البنوك، والتطوير والتحسين المؤسسي من خلال فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي.**
3. **سيستفيد من هذه الدراسة الإدارات والمدققون الداخليون العاملون في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، وستسهم هذه الدراسة في تنبيه الجهات المعنية إلى الإهتمام بفاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي، وضرورة توفر التدقيق الداخلي في الهياكل التنظيمية للبنوك، وهذا سيسهم في زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء بشكل أوسع وأفضل وبجودة عالية وموارد مناسبة.**

8.1 فرضيات الدراسة:

H1 هناك أثر إيجابي لفاعلية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

H1a هناك أثر إيجابي للغرض والسلطة والمسؤولية للتدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

H1b هناك أثر إيجابي لاستقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

H2 هناك أثر إيجابي لكفاءة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

H2a هناك أثر إيجابي للعناية المهنية والمهارة في التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

H2b هناك أثر إيجابي لتأكيد وتحسين جودة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية.

https://doi.org/10.20428/JSS.25.4.5

9.1 النموذج المعرفي:

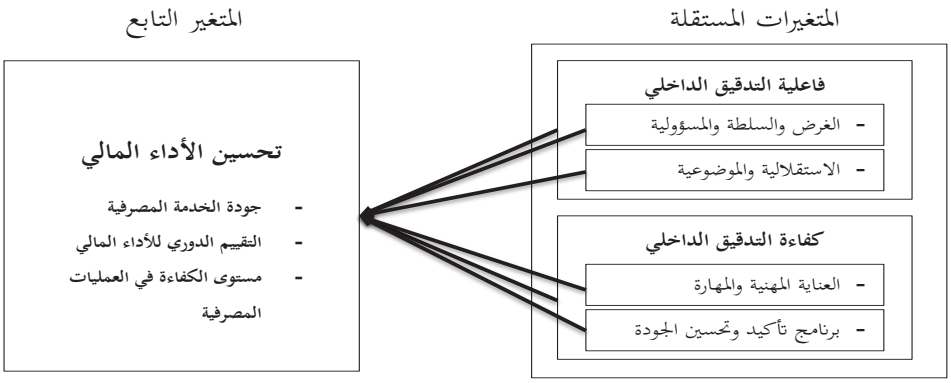

شكل (1): النموذج المعرفي

10.1 حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية: عدد من البنوك العامله في اليمن – أمانة العاصمة صنعاء – الجمهورية اليمنية.**
- **الحدود الموضوعية: بحسب عنوان الدراسة والأداة المستخدمة فيها.**

2. منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي للتعرف على أثر كفاءة وفاعلية التدقيق الداخلي وأبعادها في تحسين الأداء المالي.

1.2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في أعضاء مجالس الإدارة، وأعضاء لجان التدقيق، وموظفي إدارة التدقيق والإدارة المالية في 19 بنكاً؛ وقد تم استهداف هذا المجتمع كونه؛ يحتوى على الإدارات المعنية ذات العلاقة بالعاملين في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية والبالغ عددهم 249 فرداً، وذلك وفقاً لتقرير البنك المركزي للعام 2015م، كما هو موضح في الجدول (1).

جدول (1): مجتمع وعينة الدراسة

م	اسم البنك	تاريخ التأسيس	إدارة التدقيق الداخلي	مجلس الإدارة ولجان التدقيق	الإدارة المالية
1	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	1962م	21	7	3
2	مصرف الكريمي	2010م	12	3	2
3	يونايتد بنك	1972م	6	3	3
4	البنك التجاري اليمني	1993م	12	6	4
5	بنك التضامن الاسلامي الدولي	1996م	10	6	5
6	بنك اليمن والخليج	2001م	0	0	
7	بنك قطر الوطني	2007م	6	0	4
8	بنك التسليف التعاوني الزراعي	1982م	12	3	7
9	بنك اليمن الدولي	1979م	8	6	3
10	بنك اليمن والكويت	1979م	14	4	10
11	مصرف الرافدين	1982م	4	7	3
12	البنك الإسلامي للتمويل	1995م	2	0	2
13	بنك سبا الاسلامي	1997م	14	4	8
14	بنك اليمن والبحرين الشامل	2002م	10	3	5
15	بنك الامل للتمويل الأصغر	2008م	7	3	4
16	البنك المركزي اليمني	1971م	-	-	-
17	البنك العربي	1930م	-	-	-
18	البنك الأهلي اليمني	1969م	-	-	-
19	بنك التسليف للإسكان	1977م	-	-	-
	الاجمالي			249	

المصدر: (البنك المركزي اليمني، 2015، 99) و(كشوفات منتسبي لجان التدقيق، أعضاء مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، والإدارة المالية، 2018).

فقد تم النزول إلى المراكز الرئيسية للبنوك وفروعها في أمانة العاصمة، ونظراً للوضع الأمني الذي تمر به البلاد لم نتمكن من الانتقال إلى محافظات أخرى، ولكن كون المراكز الرئيسية للبنوك موجودة في أمانة العاصمة، ووجود العينة المستهدفة في أمانة العاصمة، كان مناسباً أن يتم توزيع الاستبانة على المراكز الرئيسية للبنوك في أمانة العاصمة، والجدول (2) يوضح معدل الاستجابات على الاستبيانات.

جدول (2): معدل الاستجابات على الاستبيانات

م	اسم البنك	الاستبيانات					
		الموزعة	المسترجعة		المفقودة	غير المكتملة	الصالحة للتحليل
			عدد	نسبة			عدد	نسبة
1	البنك التجاري	24	22	0.92	2	0	22	0.92
2	بنك الأمل	16	13	0.81	3	2	11	0.69
3	مصرف الكريمي	20	17	0.85	3	2	15	0.75
4	بنك اليمن والكويت	30	27	0.90	3	2	25	0.83
5	بنك التضامن الإسلامي	25	24	0.96	1	0	24	0.96
6	البنك الإسلامي	6	4	0.67	2	0	4	0.67

جدول (2): يتبع

م	اسم البنك	الاستبيانات					
		الموزعة	المسترجعة		المفقودة	غير المكتملة	الصالحة للتحليل	
			عدد	نسبة			عدد	نسبة
7	بنك اليمن والبحرين	18	17	0.94	1	0	17	0.94
8	بنك سبأ الإسلامي	26	24	0.92	2	1	23	0.88
9	مصرف الرافدين	7	7	1.00	0	0	7	1.00
10	بنك قطر الوطني	9	9	1.00	0	0	9	1.00
11	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	20	18	0.90	2	1	17	0.85
12	بنك التسليف التعاوني الزراعي	19	19	1.00	0	0	19	1.00
13	يونايتد بنك	9	8	0.89	1	0	8	0.89
14	بنك اليمن الدولي	20	17	0.85	3	2	15	0.75
	الإجمالي	249	226	0.91	23	10	216	0.87

2.2 وحدة التحليل:

تمثلت وحدة التحليل في هذه الدراسة (بالبنك) وتم جمع البيانات من أعضاء مجلس الإدارة ولجان التدقيق وموظفي إدارة التدقيق الداخلي والإدارة المالية في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية.

3.2 أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات الأولية للدراسة، وتمت صياغة الاستبانة بعد مراعاة الأسس اللازمة لصياغتها، وتم قياس تحسين الأداء المالي وفقاً لدراسة Awdat (2015) من خلال ثلاثة أبعاد (جودة الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء، ومستوى الكفاءة في العمليات المصرفية، والتقييم الدوري للأداء المالي للبنوك) من خلال 7 فقرات لكل بعد وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، حيث موافق بشدة تعطى (5)، وغير موافق بشدة تعطى (1) (Awdat, 2015; Gibson, 2009; Robinson, Henry, Pirie, Broihahn, 2015; Sinha, 2012).

وتم قياس فاعلية التدقيق الداخلي من خلال بُعدين: البُعد الأول يتمثل في (الغرض والسلطة والمسؤولية) من خلال 9 فقرات، وفقاً لدراسة Stewart وSubramaniam (2010)، والبُعد الثاني يتمثل في (الاستقلالية والموضوعية) من خلال 8 فقرات، وفقاً لدراسة Goodwin وYeo (2001) من خلال 17 فقرة، كما تم قياس كفاءة التدقيق الداخلي من خلال بُعدين رئيسيين هما: (بُعد العناية المهنية والمهارة، وبُعد برنامج تأكيد وتحسين الجودة) وذلك وفقاً لدراسة كل من Abbass وAleqab (2013)، المدهون (2014)، Beasley، Clune وHermanson، (2008)، وعز الدين (2015)، من خلال 7 فقرات لكل بُعد. ويوضح الجدولان (3) و(4) الفقرات الخاصة بفاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي.

جدول (3): فقرات فاعلية التدقيق الداخلي

رقم الفقرة	الفقرة
	فاعلية التدقيق الداخلي:
	أولاً: الغرض والسلطة والمسؤولية:
6	تلتزم إدارة التدقيق الداخلي في البنك بمعايير وآداب وأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي.
5	تتمتع إدارة التدقيق الداخلي في البنك بسلطة التواصل مع الأفراد والإدارات الأخرى التي تشملها عملية التدقيق الداخلي.
1	لدى إدارة التدقيق الداخلي في البنك ميثاق يحدد مهام وصلاحيات التدقيق الداخلي.
7	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتوثيق مهام وإجراءات التدقيق الداخلي بصفة دورية.
4	تمتلك إدارة التدقيق الداخلي في البنك سلطة الوصول إلى كافة السجلات والمستندات والأصول.
2	تقوم إدارة التدقيق الداخلي في البنك بتقييم إدارة المخاطر وإجراءات الحوكمة ونظام الرقابة الداخلية.
8	تقدم إدارة التدقيق الداخلي تقاريرها الدورية إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق في الوقت المناسب.
3	لدى إدارة التدقيق الداخلي في البنك خطط دورية وسنوية لتنفيذ عملية التدقيق الداخلي.
9	تقدم إدارة التدقيق الداخلي في البنك التوصيات اللازمة لتحسين فاعلية الإدارات الأخرى.
	ثانياً: الاستقلالية والموضوعية:
1	تتخذ إدارة التدقيق الداخلي إجراءات تضمن الموضوعية في تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي.
2	تلتزم إدارة التدقيق الداخلي بسياسات وإجراءات مصممة للرقابة على الالتزام بقواعد السلوك المهني.
3	تمنح الإدارة العليا في البنك إدارة التدقيق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعمالها.
4	تُحدّد إدارة التدقيق الداخلي في البنك نطاق عمليات التدقيق الداخلي بشكل مستقل.
5	تتبع إدارة التدقيق الداخلي المستوى الأعلى في الهيكل التنظيمي للبنك ممثلةً بالإدارة العليا.
6	تقدم إدارة التدقيق الداخلي في البنك تقاريرها إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق بشكل مستقل وموضوعي.
7	تعمل إدارة التدقيق الداخلي على تحديد وتقييم الظروف والعلاقات التي تهدد الاستقلالية.
8	يتم تعيين وعزل المدققين الداخليين بموافقة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق لضمان الاستقلالية.

جدول (4): فقرات كفاءة التدقيق الداخلي

رقم الفقرة	الفقرة
	كفاءة التدقيق الداخلي:
	أولاً: العناية المهنية والمهارة:
1	لدى إدارة التدقيق الداخلي في البنك مدققون داخليون ذوو خبرات عملية وشهادات مهنية.
2	تبذل إدارة التدقيق الداخلي في البنك العناية المهنية في حجم العمل اللازم لتحقيق الهدف من التدقيق.
3	تمتلك إدارة التدقيق الداخلي الخبرة والمهارة اللازمتين لاكتشاف الأخطاء ذات الأهمية النسبية.
4	تقدم إدارة التدقيق الداخلي الحلول المناسبة للمشكلة التي يواجهها البنك بعناية مهنية.
5	تُحدد إدارة التدقيق الداخلي في البنك المخاطر المهمة التي يمكن أن تؤثر في أهداف التدقيق الداخلي.
6	تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالمهارة اللازمة لتحديد طُرق الاستجابة للمخاطر التي تهدد البنك.
7	تؤهل إدارة التدقيق الداخلي في البنك منتسبيها بصورة مستمرة لمواكبة التطورات الحديثة.
	ثانياً: برنامج تأكيد وتحسين الجودة:
1	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء فحص لتقييم مدى توافق التدقيق الداخلي مع المعايير.
2	يتم إجراء تقييم خارجي لنشاط التدقيق الداخلي في البنك لتأكيد الجودة.
3	تقوم إدارة التدقيق الداخلي في البنك بإجراء تقييم ذاتي للتدقيق الداخلي ضمن متطلبات برنامج تأكيد وتحسين الجودة.

جدول (4): يتبع

رقم الفقرة	الفقرة
	ثانياً: برنامج تأكيد وتحسين الجودة:
4	تُسند مسؤوليات برنامج تأكيد وتحسين الجودة إلى المدقق الداخلي الرئيسي في البنك.
5	تفصح إدارة التدقيق الداخلي في البنك عن حالات عدم التقيد بمعايير التدقيق الداخلي.
6	تُقدم إدارة التدقيق الداخلي تقريراً عن برنامج تأكيد وتحسين الجودة وفقاً للمعايير الدولية لمزاولة المهنة.
7	يتم رفع نتائج تقييم التدقيق الداخلي إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق في البنك.

1.3.2 اختبار صدق المحتوى:

تم عرض الاستبانة للتحكيم عن طريق مجموعة من المختصين في الجانب الاكاديمي والعلمي؛ وذلك للتأكد من أن الاستبانة تتضمن عدداً كافياً من الفقرات وتمثيلا عادلاً لكل متغيرات الدراسة، والتي تستخدم لقياس المفهوم المراد قياسه والذي من خلاله يساعد في الحكم على مدى ملاءمة كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الرئيسي للاستبانة.

2.3.2 اختبار الثبات:

تم إجراء اختبار الثبات للمحتوى باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي لكل متغيرات الدراسة الحالية.

جدول (5): اختبار الثبات

المتغير	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
تحسين الأداء المالي	21	% 89
الغرض والسلطة والمسؤولية	9	% 93.1
الاستقلالية والموضوعية	8	% 87.3
فاعلية التدقيق الداخلي	17	% 90.3
العناية المهنية والمهارة	7	% 91.4
برنامج تأكيد وتحسين الجودة	7	% 89.6
كفاءة التدقيق الداخلي	14	% 89

نُلاحظ من الجدول (5) أن قيمة ألفا كرونباخ (Cronbach`s Alpha) كانت (87.3) كحد أدنى، و(93.1) كحد أعلى وهي بذلك تكون قد تجاوزت الحد الأدنى الذي حدده Nunnally (1978)، كما أنها تدل على أن هناك مستوى ثقة لاستخدام البُعدين في الدراسة، لأنها تتمتع بثبات عالٍ.

4.2 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- **التحليل الوصفي: ويشمل كلاً من التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع المتغيرات في هذه الدراسة.**
- **اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)؛ لمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة ومدى مصداقية آراء المجتمع.**
- **الانحدار المتعدد: وذلك بهدف اختبار فرضيات الدراسة.**

3. نتائج الدراسة:

1.3 نتائج التحليل الوصفي:

تم احتساب المتوسطات والانحراف المعياري، والقيم القصوى والدنيا، وتم توضيح كيفية تفسير هذه القيم، كما في الجداول (6).

جدول (6): تفسير قيم المتوسط الحسابي والنسب

المتوسط المرجح	النسبة المئوية (درجة الموافقة)	التقدير اللفظي والمستوى	
		درجة الموافقة	مستوى الالتزام والتحقق
من 1 – 1.79	% 35	غير موافق مطلقاً	منخفض جداً
1.80 – 2.59	من 36 % إلى 51 %	غير موافق	منخفض
2.60 – 3.39	من 52 % إلى 67 %	محايد	متوسط
3.40 – 4.19	من 68 % إلى 83 %	موافق	كبير
4.20 – 5	من 84 % إلى 100 %	موافق تماماً	كبير جداً

1.1.3 التحليل الوصفي لتحسين الأداء المالي:

جدول (7): نتائج التحليل الوصفي لمتغير (تحسين الأداء المالي)

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	قيمة t	مستوى الدلالة	التقدير اللفظي
1	التقييم الدوري للأداء المالي	3.9722	0.69453	% 79	84.056	0.000	موافق
2	مستوى الكفاءة في العمليات المصرفية	4.0278	0.53646	% 81	110.346	0.000	موافق
3	جودة الخدمة المصرفية	3.8148	0.69297	% 76	80.907	0.000	موافق

نلاحظ من الجدول (7) أن بُعد مستوى الكفاءة في العمليات المصرفية يُعد مؤثراً وبشكل كبير في الأداء المالي، حيث بلغت نسبة المتوسط 81 %، وهذا قد يعود إلى أسباب متعددة منها، أن الكفاءة المصرفية تعتبر عاملاً حيوياً للبنوك اليمنية، لتساعدها على البقاء والنمو في ظل المنافسة والتغيرات السريعة. كما نلاحظ من الجدول أن البُعد الثاني المؤثر في الأداء المالي من وجهة نظر المستجيبين هو التقييم الدوري للأداء المالي، وجاء بنسبة 79 %، ويعود السبب في ذلك إلى أنه يساعد في الوقوف على أوجه القصور والعمل على معالجتها؛ كونه يعتمد على مجموعة من المؤشرات والمقاييس التي تساعد البنوك في فحص مدى تحقيقها للأهداف الموضوعة. وأخيراً يوضح الجدول كذلك أن نسبة البُعد الثالث والمتمثل في جودة الخدمة المصرفية بلغت 76 %، فمن وجهة نظر المستجيبين يُعد هذا البعد مهماً، فمن خلاله يتم التنوع في تقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية قائمة على أساس الابتكار والتجديد، وبالتالي الوفاء لرغبات واحتياجات مختلف العملاء.

2.1.3 التحليل الوصفي لفاعلية التدقيق الداخلي:

جدول (8): نتائج التحليل الوصفي لمتغير (فاعلية التدقيق الداخلي)

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	قيمة t	مستوى الدلالة	التقدير اللفظي
1	الاستقلالية والموضوعية	4.0463	0.5888	% 81	100.999	0.000	موافق
2	الغرض والسلطة والمسؤولية	3.8282	0.64627	% 77	87.058	0.000	موافق

يُظهر الجدول (8) والمتعلق بفاعلية التدقيق الداخلي أن بُعد الاستقلالية والموضوعية جاء كبُعد مؤثر في تحقيق الفاعلية، وبلغت نسبته 81 %؛ ويرجع ذلك إلى أن الاستقلالية والموضوعية لها دور بارز ومهم في تعزيز الفاعلية ؛كونه يحد من تدخل الإدارة في نطاق وبرنامج عمل إدارة التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى أن الاستقلالية والموضوعية تعززان من الرقابة الداخلية للشركات والمؤسسات. كما يتضح من الجدول أن بُعد الغرض والسلطة والمسؤولية يُعد بعداً مؤثراً في تحقيق الفاعلية ،حيث بلغت نسبته 77 %؛ وذلك بسبب الحاجة الماسة لسلطة مهنية تنظم الممارسة المهنية في البنوك اليمنية، كما يساعد هذا البُعد في تقديم الحماية المادية للأصول المملوكة للبنوك.

3.1.3 التحليل الوصفي لكفاءة التدقيق الداخلي:

جدول (9): نتائج التحليل الوصفي لمتغير (كفاءة التدقيق الداخلي)

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	t قيمة	مستوى الدلالة	التقدير اللفظي
1	العناية المهنية والمهارة	4.037	0.6474	% 81	91.647	0.000	موافق
2	برنامج تأكيد وتحسين الجودة	3.693	0.7288	% 74	74.586	0.000	موافق

يُظهر الجدول (9) والمتعلق بكفاءة التدقيق الداخلي أن بُعد العناية المهنية والمهارة يُعد بعداً مؤثراً في الكفاءة وجاء بنسبة 81 %؛ كونه يساعد في عمليات التحكم في أنشطة المنشأة، وتكلفة عملية الفحص بالمقارنة مع منافعها المتوقعة، بالإضافة إلى أنه يساعد المدققين الداخليين في معرفة الظروف والأنشطة التي يمكن فيها حدوث انحرافات. أما بُعد برنامج تأكيد وتحسين الجودة جاء بنسبة 74 %، وهو من وجهة نظر المستجيبين يُعد بعداً مؤثراً؛ كونه يساعد في تقديم قيمة مضافة لمختلف البنوك، مما يساعد في تحقيق مختلف الأهداف، وفي الوقت ذاته يساعد في تعزيز وزيادة أرباح المساهمين أو أصحاب المصالح، كما يساعد هذا البُعد في تحسين وتقييم الرقابة الداخلية للبنوك.

2.3 اختبار الدلالة الإحصائية لنموذج الدراسة عن طريق تحليل الانحدار المتعدد:

تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد من أجل دراسة التأثير بين تحسين الأداء المالي كمتغير تابع، و(فاعلية التدقيق الداخلي، وكفاءة التدقيق الداخلي) كمتغيرات مستقلة.

https://doi.org/10.20428/JSS.25.4.5

جدول (10): ملخص نموذج الدراسة

النموذج	الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة R المعدلة Adjusted R^2	قيمة F	الدلالة
1	.578	.334	.322	26.470	000b

يُوضح الجدول (10) ملخص الدراسة، حيث أن قيمة الارتباط الكلية (R) لجميع المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع جاءت (.578)، وهذا يعني أن فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي كانت بقيمة، R = 57.8 % في تحسين الأداء المالي، ووفقاً ل Pallant (2011) تم تعديل أو تصحيح قيمة R^2 بقيمة R^{2-} الإحصائية لتوفير أفضل تقدير لقيمة العينة الحقيقة في هذه الدراسة، وقيمة R^{2-} المعدلة وفقاً للنموذج هي 0.322 وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة (0.000)، كما هو موضح في الجدول (10)، وهذا يعني أن واحداً أو أكثر من المتغيرات المستقلة في النموذج قادر على التأثير في المتغير التابع، وأخيراً فإن الجدول (11) يُوضح التفاصيل حول أثر الأبعاد المستقلة في المتغير التابع (تحسين الأداء المالي).

تفاصيل أثر المتغيرات المستقلة وأبعادها في المتغير التابع:

جدول (11): تفاصيل أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع

المتغير	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	t	الدلالة
	B	الخطأ المعياري	بيتا Beta		
التابع	1.977	.197			.000
فاعلية التدقيق الداخلي	.315	.070	.368	10.041	.000
كفاءة التدقيق الداخلي	.186	.063	.240	4.521	.004
الغرض والسلطة والمسؤولية	.159	.049	.269	9.774	.001
الاستقلالية والموضوعية	.144	.048	.222	3.253	.003
العناية المهنية والمهارة	.117	.044	.198	3.012	.008
برنامج تأكيد وتحسين الجودة	.091	044	.173	2.674	.038

وتظهر نتائج الجدول (11) من خلال الفقرات الآتية:

فاعلية التدقيق الداخلي (الفرضية الرئيسية الأولى):

تظهر نتائج الدراسة أن هناك أثراً إيجابياً قوياً لفاعلية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي عند أقل من (0.05) (B = 0.315,P = 0.000)، فنتائج الدراسة الحالية جاءت لتؤكد ما توصلت إليه دراسة Khalid et al. (2017) من وجود أثر إيجابي لفاعلية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، حيث توصلت الدراسة إلى أن فاعلية التدقيق الداخلي لها أهمية كبيرة؛ كونها تقدم تطمينات وخصوصاً لأصحاب المصلحة فضلاً عن الإدارة العليا بتحسن أداء البنك، كما أنها اتفقت مع دراسة كل من Usang وSalim (2016)، Elliott، Dawson وEdwards (2007)، Arena، Arnaboldi وAzzone (2006)، درواسي والهادي (2012) من ناحية أن فاعلية التدقيق الداخلي يعد عنصراً جوهرياً وأساساً حيوياً لضمان الأداء المالي الصحيح؛ لاسيما في ظل كبر حجم المؤسسات والشركات وتعدد أساليب وإجراءات عملها، كما أشارت الدراسات إلى تزايد الاهتمام بالتدقيق الداخلي لما له من دور في تعزيز الأداء المالي للبنوك، ومما سبق فإنه يمكن إثبات الفرضية الرئيسية الأولى لهذه الدراسة H1 (هناك أثر إيجابي لفاعلية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية)؛ وذلك يعود إلى حدوث تطورات سريعة في البنوك وما يصاحب ذلك من مخاطر كبيرة وذات تأثيرات سلبية، مما يتوجب العمل على تعزيز وتوفير خاصية الفاعلية في التدقيق الداخلي.

الغرض والسلطة والمسؤولية (الفرضية الفرعية الأولى) :

تظهر نتائج الدراسة أن الغرض والسلطة والمسؤولية لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على تحسين الأداء المالي، حيث بلغت قوة التأثير لهذه الخاصية (B = 0.159, P = 0.001)، وهذا يتفق مع دراسة الرحاحلة (2010) ودراسة Stewart وSubramaniam (2010)، حيث إن ممارسة إدارة التدقيق الداخلي لسلطتها سوف يسهم في تحسين الأداء الكلي للبنوك بما في ذلك الأداء المالي، لذا تعد سلطة ومسؤولية التدقيق الداخلي من أقوى الأبعاد تأثيراً في تحسين الأداء المالي، كما أكدت هذه الدراسات على حجم المسئولية التي يجب أن تتحملها إدارة التدقيق الداخلي؛ كون الأنظار تتجه إليها وخصوصاً من أصحاب المصالح الذين يرون أن إدارة التدقيق الداخلي تعد عاملاً وأساساً مهماً في الحماية المادية للأصول وتصميم منهج منظم لتحسين فاعلية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية ، وبالتالي نستطيع إثبات الفرضية الفرعية H1a لهذه الدراسة (هناك أثر إيجابي للغرض والسلطة والمسؤولية للتدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية)؛ ويعود السبب في ذلك إلى أنه يحدد موقف نشاط التدقيق الداخلي في داخل البنك، بما في ذلك طبيعة العلاقة بين مدير التدقيق الداخلي لتقديم التقارير الفنية ومجلس الإدارة؛ كذلك يجيز الاطلاع على السجلات، وبالتالي القيام بمسؤوليته تجاه أصحاب المصالح.

الاستقلالية والموضوعية (الفرضية الفرعية الثانية):

أشارت دراسة Kiabel (2012) إلى أن استقلالية إدارة التدقيق الداخلي يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية. وتظهر نتائج الدراسة الحالية أن الاستقلالية والموضوعية لها تأثير إيجابي على المتغير التابع (تحسين الأداء المالي) (B = 0.159, P = 0.001)، وهذا يتفق مع دراسة. Elliott et al (2007) التي توصلت إلى أن هناك تأثيراً مباشراً لاستقلالية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، وأن وجود الاستقلالية في التدقيق الداخلي يعزز الرقابة الداخلية للبنوك، ودراسة Usang وSalim (2016) التي توصلت إلى أن هناك ارتباطاً إيجابياً وقوياً بين استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وتحسين الأداء المالي، وبالتالي نستطيع إثبات الفرضية الفرعية H1.b لهذه الدراسة (هناك أثر إيجابي لاستقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية)؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن توفر خاصية الاستقلالية والموضوعية تعمل على الحد أو المساعدة في تقليل الغش والفساد المالي من جهة، والعمل على إصدار وإبداء رأي موضوعي في تقرير إدارة التدقيق الداخلي من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن الخاصية تساعد في الوصول إلى رأي سليم وموضوعي ومتحرر من كافة المؤثرات الخارجية أو الداخلية.

كفاءة التدقيق الداخلي(الفرضية الرئيسية الثانية):

أظهرت نتائج الدراسة الأثر الإيجابي لكفاءة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، حيث كانت نتاجها عند مستوى أقل من (0.05) (B = 0.186, P = 0.004)، وهذا يتفق أيضا مع ما توصلت إليه دراسة كل من Ege (2015)، ودراسة. Zain et al (2015) أن هناك تأثيراً إيجابياً لكفاءة التدقيق الداخلي ببعديها : (العناية المهنية والمهارة)، و(برنامج تأكيد وتحسين الجودة) في تحسين الأداء المالي.

كما أن الدراسة الحالية توافقت مع النتائج التي توصلت إليها دراسة Kibwana وNyarombe (2017) والتي أكدت على أن كفاءة التدقيق الداخلي أسهمت إسهاماً كبيراً في استغلال موارد البنوك وتنفيذ الاستراتيجيات، وتتفق هذه النتائج أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة كل من النقدي (2014)، ودراسة عز الدين (2015) من حيث إن تحسين الأداء المالي يكون أفضل كلما كان هناك كفاءة للتدقيق الداخلي، وبالتالي نستطيع إثبات الفرضية الرئيسية الثانية H2 لهذه الدراسة (هناك أثر إيجابي لكفاءة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية)؛ كون أن هذه الخاصية تعزز من الدور الرقابي على الإدارة التنفيذية وعلى كافة الأنشطة والعمليات التشغيلية والوصول إلى تحسين شامل للأداء المالي.

https://doi.org/10.20428/JSS.25.4.5

العناية المهنية والمهارة (الفرضية الفرعية الأولى):

توضح نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً للعناية المهنية والمهارة في تحسين الأداء المالي، فقد كانت نتائج الاختبار عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وبلغت قوة التأثير لهذه الخاصية (B = 0.177, P = 0.008)، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من Salim et al. (2016)، و Elliott et al. (2007) اللتين توصلتا إلى وجود أثر إيجابي للعناية المهنية والمهارة للتدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، وبالتالي نستطيع إثبات الفرضية الفرعية H2a لهذه الدراسة (هناك أثر إيجابي للعناية المهنية والمهارة في التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية)؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن خاصية العناية المهنية والمهارة تساعد في تحسين أداء البنوك اليمنية، مما يعتبر دليلاً على ممارسة أو قيام إدارة التدقيق الداخلي بأداء مهامها المختلفة بشكل يعزز من مكانة البنوك في الأسواق المصرفية.

برنامج تأكيد وتحسين الجودة (الفرضية الفرعية الثانية):

توضح نتائج الدراسة الى أن هناك تأثيراً إيجابياً لبرنامج تأكيد وتحسين الجودة في المتغير التابع، وهو تحسين الأداء المالي، فقد كانت نتائج الاختبار عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وبلغت قوة التأثير لهذه الخاصية (B = 0.091, P = 0.038)؛ وبذلك فإن أفراد العينة توافق على وجود تأثير لبرنامج تأكيد وتحسين جودة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، كما أن نتائج الدراسة الحالية تتفق مع دراسة كل من Ege (2015)، Caneghem (2004)، والنافعابي (2017) التي أكدت أن لجودة التدقيق الداخلي أثراً إيجابياً في تحسين الأداء المالي، ووفقاً لنظرية أصحاب المصالح فإنه تم إثبات الفرضية الفرعية H2b لهذه الدراسة (هناك أثر إيجابي لتأكيد وتحسين جودة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية)؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن برنامج تأكيد وتحسين الجودة لها دور واضح وبارز في التأكد من الضوابط والإجراءات التي يمكن أن تؤثر على البنوك في المستقبل.

الاستنتاجات:

يمكن تلخيص استنتاجات الدراسة في الآتي:

- **إن توفر الفاعلية والكفاءة في موظفي إدارة التدقيق الداخلي يعمل على تحسين الأداء المالي في البنوك، حيث كان مصدر التحسين في الأداء المالي هو فاعلية التدقيق الداخلي، يليه كفاءة التدقيق الداخلي.**
- **إن ما يعزز الفاعلية في إدارة التدقيق الداخلي هو توفر الاستقلالية والموضوعية في إدارة التدقيق الداخلي، يليه تمتع موظفي إدارة التدقيق الداخلي بالسلطة وتحملهم المسؤولية، وحرصهم على تحقيق الهدف من التدقيق الداخلي.**
- **إن ما يعزز الكفاءة في إدارة التدقيق الداخلي هو بذل العناية المهنية المطلوبة من قبل المدقق الداخلي، وتوفر المهارات والخبرات التي تمكنهم من أداء أعمالهم، والحصول على لقب مدقق داخلي (معتمد)، يليه توفر تقييم ذاتي لإدارة التدقيق الداخلي وتقييم خارجي كل خمس سنوات على الأقل.**
- **أكثر ما يسهم في تحقيق الهدف من التدقيق الداخلي هو التزام إدارة التدقيق الداخلي في البنك بمعايير وأخلاقيات المهنة، بالإضافة إلى تمتع هذه الإدارة بسلطة التواصل مع الأفراد والإدارات الأخرى التي تشملها عملية التدقيق الداخلي.**
- **إن ما يعزز استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي هو اتخاذ إدارة التدقيق الداخلي إجراءات تضمن الموضوعية في تنفيذ مهامها، إضافة إلى التزامها بسياسات وإجراءات مصممة للرقابة على الالتزام بقواعد السلوك المهني، يليها منح الإدارة العليا في البنك إدارة التدقيق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعمالها.**

- إن ما يسهم في التقييم الدوري للأداء المالي كان في قيام إدارة البنك بتقييم الأداء المالي وفقاً لمعايير واضحة ومحددة، بالإضافة إلى ممارسة إدارة التدقيق الداخلي الدور الرقابي عند تقييم الأداء المالي، وأيضاً استخدام إدارة البنك مؤشرات مالية لتقييم الأداء المالي وتحديد الانحراف ومعرفة أسبابها.
- إن أكثر ما يسهم في رفع مستوى الكفاءة في العمليات المالية كان في استخدام إدارة البنك النسب المالية، لقياس مستوى كفاءة استغلال البنك لموارده.

التوصيات:

يمكن عرض بعض التوصيات التي يمكن أن تفيد العاملين في البنوك والباحثين في هذا المجال، وهي كالآتي:

- الاهتمام بجودة الخدمة المصرفية من حيث القيام بتخفيض الخطوات غير الضرورية للمراحل المطلوبة؛ لتقديم الخدمة المصرفية ،حيث إن هناك مراحل لتقديم الخدمة المصرفية تعد غير ضرورية وفقاً لآراء المستجيبين، ومن أجل الحفاظ على جودة الخدمة المصرفية يجب اتخاذ إجراءات تضمن تحقيق رغبات العملاء.
- ضرورة الاهتمام المتزايد بتقديم الخدمات المصرفية للعملاء بتكاليف مناسبة مع المحافظة على جودة الخدمة المصرفية؛ لأن البنوك المماثلة قد تكون لها الأسبقية في تخفيض التكاليف مع الحفاظ على الجودة، ومن أجل البقاء والاستمرار والنمو في البنوك يجب إجراء دراسات ميدانية تعزز الجودة وتطورها بشكل يتناسب مع البنوك المماثلة.
- ضرورة الاهتمام المتزايد بالغرض والسلطة والمسؤولية من حيث الالتزام بالتوصيات التي تقدمها إدارة التدقيق الداخلي للإدارة التنفيذية، حيث أظهرت آراء المستجيبين أنّ هناك توصيات يتم تقديمها للإدارة التنفيذية ،لكن العمل بها يكون ضعيفاً،وهذا يظهر جلياً في إجابات المستجيبين، ولهذا يجب أخذ التوصيات التي تقدم بصفة دورية في تقارير المدققين الداخليين والعمل بها.
- ضرورة توفر الاستقلالية لدى المدققين الداخلين، بحيث يكون ارتباطهم مباشرة بالإدارة العليا ولجنة التدقيق، حيث إن تعيين وعزل المدققين، وتحديد مكافآتهم ورواتبهم، ونطاق عملهم، لا يجوز أن تتدخل فيه الإدارة التنفيذية ،بل يجب أن يبقى من صلاحيات الإدارة العليا ولجنة التدقيق.
- ضرورة قيام إدارة التدقيق الداخلي بتحديد وتقييم الظروف التي يمكن أن تهدد استقلاليتهم في تنفيذ مهمة التدقيق، ويجب رفعها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
- ضرورة الاهتمام بالعناية المهنية والمهارة للتدقيق الداخلي من حيث العمل على تأهيل وتدريب المدققين الداخليين؛ والسبب يعود إلى أن بيئة التدقيق الداخلي وبيئة الأعمال في تطور مستمر مما يستدعي ضرورة مواكبة التطورات الحديثة والعمل على إقامة ورش ودورات تأهيلية في الجانب العلمي والعملي.

المراجع:

البنك الإسلامي للتنمية (2018)، *التقرير السنوي*، جدة، السعودية : البنك الإسلامي للتنمية.

البنك الدولي (2013)، *التقرير السنوي*، البنك الدولي، واشنطن.

البنك المركزي اليمني (2015)، *التقرير السنوي*، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، صنعاء.

البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية (2018)، *كشوفات منتسبي لجان التدقيق: أعضاء مجلس الإدارة*، التدقيق الداخلي، والإدارة المالية، نزول ميداني، الإدارات العامة، صنعاء، اليمن.

بولحية، الطيب، وبوجميعة، عمر (2016)، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية : دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009 - 2013)، *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، (14)، 1 - 28.

https://doi.org/10.20428/JSS.25.4.5

جبران، محمد (2010)، *العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونين في اليمن*، الندوة الثانية عشر لسبل تحسين المحاسبة في المملكة العربية السعودية حول مهنة المحاسبة فى المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون، 18 - 19 مايو، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

جربوع، يوسف محمود، وسعيد، عتدال محمد (2005)، دور المراجعة الداخلية والخارجية في قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية في فلسطين، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، (10)، 101-144.

جمعية المدققين الداخليين (2012)، *الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي*، لبنان: مؤسسة الأبحاث، جمعية المدققين الداخليين.

الجوازنة، روان مازن (2014)، *أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي* (رسالة ماجستير غير مشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الجياشي، علي عبد الرضا (2010)، نمذجة العلاقة بين إدراك جودة الخدمة وولاء الزبون: دراسة ميدانية في قطاع البنوك التجارية في الأردن، *دراسات: العلوم الإدارية*، *37* (2)، 309 - 334.

الحراحشة، حسين محمد (2011)، إدارة الجودة الشاملة والأداء الوظيفي، دبي، الإمارات العربية المتحدة: المنهل.

حسين، أسعد مبارك، سالم، الصادق محمد، ومحمد، أمل عمار (2016)، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي في الجامعات الحكومية بولاية البحر الأحمر، *مجلة العلوم الاقتصادية*، *17* (1)، 1 - 15.

دادن، عبد الوهاب، وحفصي، رشيد (2014)، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، *مجلة الواحات للبحوث والدرسات*، *7* (2)، 22 - 42.

درواسي، مسعود، والهادي، ضيف الله محمد (2012)، *فاعلية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري*، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 6 - 7 مايو، مخبر مالية: بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

رايس، حدة، ونوي، فاطمة الزهراء (2012)، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية: دراسة حالة البنوك الجزائرية، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية*، (26)، 55 - 84.

الرحاحلة، محمد ياسين (2010)، فاعلية اجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الاردنية الرسمية والخاصة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية، *المجلة الاردنية في إدارة الأعمال*، 1(1)، 59 - 77.

الزبيدي، محمود حسين (2008)، *الإدارة المالية المتقدمة* (الطبعة الثانية)، عمان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.

سوق تكنوبتعربيا (2014)، *مؤشر الكفاءة في استغلال الموارد المالية المتاحة في القطاع المصرفي اليمني*. استرجع بتاريخ مايو 7، 2018، من https://market.technobitarabia.com/banking-indicators/sufficiency

الشديفات، خلدون إبراهيم (2001)، إدارة وتحليل مالي (الطبعة الأولى)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

العامري، زهرة حسن، والركابي، السيد علي خلف (2007)، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (63)، 109 - 136.

العريقي، بسيم قائد عبده (2009)، *دور البنوك العاملة في اليمن في التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين البنوك التجارية والإسلامية*، مقدم للمؤتمر الثاني لكلية الأعمال، 14 - 15 أبريل، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن.

https://doi.org/10.20428/JSS.25.4.5

عـز الديـن، عمر زهـير (2015)، *أثـر فاعلية نظام الرقابـة الداخلية علـى أداء المدقق الداخلـي: دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الخاصة* (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

عصـام، عباسي (2012)، *تأثير جودة المعلومـة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القـرارات: دراسـة حالة لينذر غـاز 2009 - 2011* (رسالـة ماجستير)، جامعة قاصـدي مرباح ورقلة، الجزائر.

كراجـة، عبدالحليـم، ربابعـة، علـي، والسكـران، ياسـر (2006)، *الإدارة والتحليل المالي: أسـس، مفاهيم، تطبيقات* (الطبعة الثانية)، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

محمـد، صابـر تاج السر، وإبراهيـم، عاصم التيجـاني (2016)، استخدام أساليب التحليـل المالي في قياس الكفـاءة الماليـة والإداريـة لشـركات قطاع الاسمنـت بالمملكـة العربيـة السعودية. *أماربـاك*، *7* (21)، 1 - 22.

المدهـون، رغدة إبراهيم (2014)، *العوامل المؤثـرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي: دراسة تطبيقية* (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

النافعابـي، حسـين محمد (2017)، جـودة المراجعة الداخليـة في البنوك التجارية في السـودان والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين الداخليين، *أماربك*، *8* (24)، 87 - 108.

النقـدي، هالـه ناجي (2014)، *أثـر العلاقة بين جودة أداء لجـان المراجعة وكفـاءة أداء وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف العراقية الخاصة* (رسالة ماجستير). جامعة البصرة، العراق.

الـوادي، محمود، نـزال، عبدالله، وسمحان، حسـين (2014)، *إدارة الجودة الشاملـة في الخدمات المصرفية* (الطبعة الثانية)، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

Abbass, D. A., & Aleqab, M. M. (2013). Internal auditors' characteristics and audit fees: Evidence from Egyptian firms. *International Business Research, 6*(4), 67-80.

Ahmad, N., Othman, R., Othman, R., & Jusoff, K. (2009). The effectiveness of internal audit in Malaysian public sector. *Journal of Modern Accounting and Auditing, 5*(9), 53-62.

Arena, M., Arnaboldi, M., & Azzone, G. (2006). Internal audit in Italian organizations: A multiple case study. *Managerial Auditing Journal, 21*(3), 275-292.

Asiligwa, M., & Rennox, G. (2017). The Effect of Internal Controls on the Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. *Journal of Economics and Finance (IOSR), 8*(3), 92-105.

Awdat, A. A. (2015). The impact of the internal audit function to improve the financial performance of commercial banks in Jordan. *Research Journal of Finance and Accounting, 6*(3), 228-240.

Beasley, M. S., Clune, R., & Hermanson, D. R. (2008). The impact of enterprise risk management on the internal audit function. *Journal of Forensic Accounting 9*(1), 1-20.

Caneghem, T. (2004). The impact of audit quality on earnings rounding-up behaviour: some UK evidence. *European Accounting Review, 13*(4), 771-786.

Drogalas, G, Pazarskis, M, Anagnostopoulou, E, Papachristou, A.(2015). The effect of internal audit effectiveness, auditor responsibility and training in fraud detection. *Accounting and Management Information Systems , 16*(4), 434-454.

Drogalas, G., Karagiorgos, T., & Arabatzis, K. (2015). Factors associated with internal audit effectiveness: Evidence from Greece. *Journal of Accounting and Taxation, 7*(7), 113-122.

Ege, M. S. (2015). Does internal audit quality function quality deter management misconduct? *The Accounting Review, 90*(2), 495-527.

Elliott, M., Dawson, R., & Edwards, J. (2007). An improved process model for internal auditing. *Managerial Auditing Journal, 22(*6), 552-565.

Gibson, C. (2009). *Financial Reporting and Analysis* (11th ed.). Mason, OH, México: Cengage Learning.

Goodwin, J., & Yeo, T. Y. (2001). Two factors affecting internal audit independence and objectivity: evidence from Singapore. *International Journal of Auditing, 5*(2), 107-125.

Institute of Internal Auditors (IIA) (2011). *International standards for the professional practice of internal auditing (Standards)*. Florida: The Institute of Internal Auditors.

Khalid, A. A., Haron, H. H., & Masron, T. A. (2017). Relationship between internal Shariah audit characteristics and its effectiveness. *Humanomics, 33*(2), 221-238.

Kiabel, B. D. (2012). Internal auditing and performance of government enterprises: a Nigerian study. *Global Journal of Management and Business Research, 12*(6), 5-20.

Kibwana, A. S., & Nyarombe, F. (2017). Effects of Internal Audit on Financial Performance of Commercial Banks – A Case of Kcb Eldoret Branch. *African Peer Reviewed Journal of Business and Economics, 2*.

Mathuva, D. M., Muthuma, E. W., Kiweu, J. M. (2016). The impact of name change on the financial performance of savings and credit co-operatives in Kenya. *Management Research Review, 39*(10), 1265-1292.

Nunnally, J. C. (1978). *Psychometric Theory* (2nd ed.). New York: McGraw-Hill.

Pallant, J. (2011). *SPSS survival manual* (4th ed.). Australia: Allen & Unwin Ltd.

PRC (2013). *Certified Internal Auditor*. Canada: Powers Resources Corporation.

https://doi.org/10.20428/JSS.25.4.5

Robinson, T., Henry, E., Pirie, W., Broihahn, M. (2015). *International Financial Statement Analysis* (3rd ed.). New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.

Shum, P. M., & Kang, J. (2013). Leveraged and inverse ETF performance during the financial crisis. *Managerial Finance, 39*(5), 476-508.

Sinha, G. (2012). *Financial Statement Analysis*. Delhi, India: Prentice Hall of India Private Limited.

Stewart, J., & Subramaniam, N. (2010). Internal audit independence and objectivity: emerging research opportunities. *Managerial auditing journal, 25*(4), 328-360.

Thumbi, J. (2016). *The Relationship Between Internal Audit Function and Financial Performance of Mid-Size Manufacturing Firms in Nairobi County, Kenya* (Master Dissertation). University of Nairobi, Nairobi, Kenya.

Usang, O. U. E., & Salim, B. (2016). Performance Effects of Internal Audit Characteristics and Relationships in Nigerian Local Governments. *Mediterranean Journal of Social Sciences, 7*(3), 110-117.

Zain, M. M., Zaman, M., & Mohamed, Z. (2015). The effect of internal audit function quality and internal audit contribution to external audit on audit fees. *International Journal of Auditing, 19*(3), 134-147.

Zouari, S. B. S, & Taktak, N. B. (2014). Ownership structure and financial performance in Islamic banks: Does bank ownership matter?. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 7*(2), 146-160.

Zygmunt, J. (2013). *Does liquidity impact on profitability? A case of polish IT companies*. In the 2nd International Conference of Informatics and Management Sciences (ICTIC) (pp. 247-251), 25-29 March, Thomson Ltd, Slovakia.